

إجراء حل النزاع في مرحلة ما بعد تفويض العلامة التجارية (TRADEMARK PDDRP) تمت مراجعته - فبراير 2010

مقدمة

تقدم العديد من المشاركين بالمجتمع، بمن فيهم فريق توصيات التنفيذ (IRT) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO)، باقتراح أن أحد آليات حماية الحقوق (RPM) لحاملي العلامة التجارية يجب أن يكون تابعاً لإجراء حل النزاع في مرحلة ما بعد تفويض العلامة التجارية (Trademark PDDRP). لقد تمت مناقشة عدة توصيات حول كيفية تنفيذ مثل هذه العملية. وإحدى النقاط التي تم قبولها بشكل عام أنه يجب على مثل هذا الإجراء أن يمنح فقط حاملي العلامات التجارية حق المتابعة ضد مشغلي السجل ممن يتعاملون مع فقدان الثقة بنية التبريح من نظام التسجيل النظامي لأسماء النطاقات المنتهكة (أو الاحتلال الإلكتروني النظامي) أو من هم في المقابل يخططون لاستخدام gTLD لأغراض غير لائقة. وليس الهدف من الإجراء هو أن ينطبق على مشغل السجل الذي صدف ببساطة أن انتهك أسماء النطاق ضمن gTLD الخاص به.

عبر البعض عن مخاوفهم بأن إجراء ما بعد التفويض الذي يتحدى سلوك مشغل السجل قد يمنح حقوق استفاضة الطرف الثالث إلى غير الموقعين على اتفاقية السجل. وعلاوة على ذلك، فقد أثرت عدة أسئلة مثل حقوق المسجلين ذوي النية الحسنة (وقابلية تطبيق حلول المسجلين) في حالة عدم كونهم طرفاً بإجراءات حل النزاع في مرحلة ما بعد التفويض. لقد تم تفهم مثل هذه المخاوف ويمكن التعامل معها بشكل مختلف للانتهاكات المزعومة لحقوق العلامة التجارية على المستوى الأعلى ولمثل تلك الانتهاكات المزعومة على المستوى الثاني.

من المهم ملاحظة أن الهدف من Trademark PDDRP ليس استبدال مسؤوليات الالتزام التعاقدية الخاصة بـ ICANN. ستستمر ICANN بمتابعة نشاطات التزاماتها التعاقدية كما يتم فرضها على كافة الأطراف التعاقدية. إن الهدف من Trademark PDDRP هذه هو تعزيز وتحسين مثل هذه النشاطات وتزويد ICANN بنظام قضائي مستقل عند الضرورة.

على المستوى الأعلى، تظل حقوق حامل العلامة التجارية في المتابعة ضد مشغل gTLD عند انتهاك العلامة التجارية قائمة بشكل منفصل وبعيدة عن أي تعاقدين بين ICANN ومشغل السجل. تمثل Trademark PDDRP ببساطة وسيلة محدودة للتعامل مع الحقوق الموجودة مسبقاً.

هذه المسودة التي تمت مراجعتها لـ Trademark PDDRP تشمل مراجعات تحاول التعامل مع المخاوف والاقتراحات التي تمت إثارتها. ولكن من أجل موازنة تعليقات المنافسة والفعالية، لم يتم تبني جميع المراجعات المقترحة، أو لم يكن من الممكن تبنيها. بالإضافة إلى المراجعات أدناه، الرجاء رؤية ملخص التعليقات والتحاليل رداً على التعليقات العامة المقدمة على Trademark PDDRP المنشورة مع المراجعة 3 لكتيب إرشادات مقدم الطلب. مسألة دمج هذا الإجراء وإجراء حل نزاع قيود السجل في إجراء واحد هو أمر ما زال قيد المراجعة.

مسودة الإجراء

أطراف النزاع

- من الجدير بالذكر أن أطراف النزاع هي حامل العلامة التجارية ومشغل سجل gTLD. (على الرغم من وجود بعض الاقتراحات أنه قبل تنفيذ مثل هذا الإجراء، يجب إشعار ICANN أولاً وطلب إجرائها لتحقيق، من وجهة نظر عملية، فإنه ليس من المنطقي إضافة هذه الطبقة إلى الإجراء. سيبيطء هذا من العملية بلا ضرورة.)

القواعد المعمول بها

- إن الهدف من هذا الإجراء هو تغطية إجراءات حل النزاع في مرحلة ما بعد تفويض العلامة التجارية بشكل عام. إلى حد اختيار أكثر من مزود Trademark PDDRP (المزود) واحد لتنفيذ Trademark PDDRP، قد يكون لكل مزود قوانين إضافية يجب اتباعها عند تقديم شكوى. ستجدون مايلي الإجراءات العامة التي يجب اتباعها من قبل كافة المزودين.
- في اتفاقية السجل، يوافق مشغل السجل على المشاركة في كافة إجراءات مرحلة ما بعد التفويض والالتزام بالأحكام الناتجة.

اللغة

- تكون لغة كافة المراسلات والإجراءات بموجب هذا الإجراء هي اللغة الإنجليزية.
- قد تقدم الأطراف أدلة مساندة بلغتهم الأصلية، بشكل يخضع لسلطة الهيئة لتحديد غير هذا، بأن يتم إرفاق مثل هذه الأدلة بترجمة إلى اللغة الإنجليزية لكافة النصوص ذات الصلة.

الاتصالات والحدود الزمنية

- يجب تقديم كافة أنواع الاتصالات مع المزود بطريقة إلكترونية.
- لأغراض تحديد تاريخ بدء الحد الزمني، سيتم افتراض وصول إشعار أو أي وسيلة اتصال أخرى في يوم إرسالها.
- لأغراض تحديد الالتزام بالحد الزمني، سيتم افتراض إرسال أو تقديم إشعار أو أي وسيلة اتصال أخرى في يوم إرسالها.
- لأغراض احتساب المدة الزمنية بحسب هذا الإجراء، ستبدأ مثل هذه المدة بالسريان في اليوم التالي من تاريخ استلام الإشعار أو أية وسيلة اتصال أخرى.
- يجب اعتبار أية إشارة إلى حدود اليوم على أنها أيام تقويم ما لم يتم تحديد خلاف ذلك.

الأهلية

- سيبدأ إجراء الإدارة الإلزامي عندما يتقدم طرف ثالث بشكوى ضد المزود تؤكد على أن المشتكي هو حامل علامة تجارية (الذي قد يتضمن العلامات التجارية المسجلة أو غير المسجلة) يدعي تعرضه لانتهاك جراً أسلوب تشغيل مشغل السجل أو استخدام gTLD.
- يجب أن يجري المزود مراجعة "نظرة سريعة" مبدئية للتحقق، قبل موعد استحقاق الرد، من أن المشتكي هو حامل علامة تجارية بشكل مؤكد. (ملاحظة توضيحية: عملية النظرة السريعة، التي تم إدراجها رداً على التعليق العام كإجراء لفرز الشكاوى بلا مبرر، ما زالت قيد التطوير.)
- إذا اكتشف المزود أن المشتكي ليس حامل علامة تجارية، سينتهي المزود الإجراءات بناءً على سبب عدم امتلاك المشتكي للأهلية.

المعايير¹

(ملاحظة توضيحية: اقترحت الأطراف تحميل مشغلي السجل المسؤولية عن السلوك الانتهاكي ضمن سجلاتهم على كل من المستوى الأعلى والمستوى الثاني. ونتج عن التفكير بتحميل مشغلي السجل المسؤولية عن عمليات التسجيل بـ gTLD عدداً من التعليقات التي تتعلق بالمعيار الواجب تطبيقه على مشغل السجل، ما إذا كان يجب السماح بحقوق الاعتراض، وما إذا كانت النتيجة النهائية للتوسع إلى المستوى الثاني تتمتع بالتأثير الواقعي لطلب السجلات للحفاظ على كافة أسماء النطاق إلى جانب محتوى المواقع الإلكترونية لانتهاك العلامة التجارية. إن المعايير أدناه تأخذ بعين الاعتبار الاقتراحات والتعليقات المتنوعة والمتنافسة غالباً.)

• المستوى الأعلى:

يجب أن تؤكد الشكوى وتثبت، بأدلة واضحة ومقنعة، مايلي:

سلوك مشغل السجل المؤكد في تشغيله أو تسجيله لسلسلة gTLD الخاصة به المماثلة أو المشابهة إلى درجة مربكة لعلامة المشتكي، الذي يسبب أو يساهم بشكل جوهري بقيام gTLD بأحد مايلي:

(أ) الاستغلال غير المنصف للشخصية المميزة أو سمعة علامة المشتكي؛ أو

(ب) الإخلال غير المبرر بالشخصية المميزة أو سمعة علامة المشتكي؛ أو

(ج) تكوين شبه كبير يدعو للارتباك مع علامة المشتكي.

أحد الأمثلة على الانتهاك على المستوى الأعلى هو أن تكون سلسلة TLD مماثلة لعلامة تجارية، ثم على عكس النوايا المعلنة بعدم انتهاك حقوق حامل العلامة التجارية، يقدم مشغل السجل نفسه على أنه المستفيد من العلامة.

• المستوى الثاني

من المتطلب من المشتكين أن يثبتوا، بأدلة واضحة ومقنعة، من خلال سلوك مشغل السجل مايلي:

(أ) وجود نمط أو ممارسة جوهرياً لنية سيئة محددة من مشغل السجل للترويج من بيع العلامة التجارية التي تنتهك أسماء النطق؛ و

(ب) نية مشغل السجل السيئة للترويج من التسجيل الانتظامي لأسماء النطاق ضمن gTLD المماثلة أو المشابهة بشكل مربك لعلامة المشتكي، وهي:

(1) تستغل بشكل غير منصف الشخصية المميزة أو سمعة علامة المشتكي؛ أو

(2) تخل بشكل غير مبرر بالشخصية المميزة أو سمعة علامة المشتكي؛ أو

(3) تكون شبه كبير يدعو للارتباك مع علامة المشتكي.

بعبارة أخرى، لن يكون من الكافي أن يتم إظهار أن مشغل السجل كان على علم بالانتهاك المحتمل للعلامة التجارية من خلال عمليات التسجيل لـ gTLD. أحد الأمثلة على الانتهاك على المستوى الثاني هو وجود نمط لمشغل السجل أو ممارسته لتشجيع المسجلين بشكل متكرر على تسجيل أسماء نطاق من المستوى الثاني والاستغلال غير المنصف للعلامة التجارية إلى درجة وحد أن النية السيئة هي ظاهرة.

¹ لقد تم نقل هذا القسم إلى هذا الموضوع وأعيد تنسيقه بشكل بسيط. الأجزاء التي تمت مراجعتها فقط، وليس تلك التي أعيد تنسيقها، تظهر باللون الأحمر.

الشكوى

• التقدّم بالشكوى:

سيتم تقديم الشكاوى بشكل إلكتروني. حالما تتم مراجعتها للتدقيق بالتزامها التقني، سيبليغ المزود بالشكوى إلكترونياً ويبلغ إشعاراً خطياً على مشغل السجل الخاضع للشكوى بما يتفق مع معلومات الاتصال المدرجة في اتفاقية السجل.

• المحتويات:

- الاسم ومعلومات الاتصال، بما في ذلك العنوان ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني لمقدم الشكوى، وحسب أفضل معلومات المشتكي، اسم وعنوان مالك التسجيل الحالي.
- الاسم ومعلومات الاتصال، بما في ذلك العنوان ورقم الهاتف وعنوان البريد الإلكتروني لأي شخص مخول بالعمل نيابة عن المشتكي.
- بيان بطبيعة النزاع، والذي ينبغي أن يتضمن:
 - مطالبة الحقوق القانونية المعينة التي يتم تقديمها، والعلامات التي تشكل أساس النزاع وبيان قصير وصريح عن الأساس الذي يتم تقديم الشكوى بناءً عليه.
 - شرح تفصيلي حول كيفية تلبية مطالبة المشتكي لمتطلبات تقديم الشكوى طبقاً لتلك الخلفية أو المعيار المعين.
 - شرح تفصيلي حول صلاحية الشكوى ولماذا يعتبر المعارض مؤهلاً للمساعدة.
 - نسخ عن أي مستندات يعتبرها المشتكي أدلة على أساس طلبه المساعدة، بما في ذلك المواقع الإلكترونية وتسجيلات اسم النطاق.
- بيان يوضح بأن الإجراءات لا يتم تنفيذها لأغراض غير مناسبة.
- ستكون الشكاوى مقصورة على 5000 كلمة أو 20 صفحة، أيهما أقل، ما عدا البيانات، إلا إذا قرر المزود أن المواد الإضافية هي أمر ضروري.
- في نفس وقت تقديم الشكوى، سوف يدفع المشتكي رسوم تقديم شكوى غير مستردة بحسب المبلغ المحدد بما يتوافق مع قوانين المزود المعمول بها. في حالة عدم دفع رسوم تقديم الشكوى خلال فترة 10 أيام من استلام الشكوى من المزود، سيتم رفض الشكوى دون تحامل.

المراجعة الإدارية للشكوى

- ستتم مراجعة كافة الشكاوى من المزود خلال فترة خمسة (5) أيام عمل من تقديمها إلى المزود لتحديد ما إذا كانت الشكوى تتضمن كافة المعلومات الضرورية وتتوافق مع القواعد الإجرائية.
- إذا وجد المزود أن الشكوى تتوافق مع القواعد الإجرائية، فسيتم اعتماد تقديم الشكوى، وستتم مواصلة الإجراءات. إذا وجد المزود أن الشكوى لا تتوافق مع القواعد الإجرائية، فسيتم رفض الشكوى وإنهاء الإجراءات من دون تحامل على تقديم المشتكي لشكوى جديدة تتوافق مع القواعد الإجرائية. لا يمكن استرداد رسوم تقديم الشكوى.
- إذا تم اعتبارها متوافقة، سيبليغ المزود الشكوى إلى مشغل السجل.

الرد على الشكوى

- سوف يقدم مشغل السجل رداً على كل شكوى. سيتم تقديم الرد خلال فترة (20) يوماً من تبليغ الشكوى. سيتم اعتبار التبليغ فعالاً، وسيبدأ احتساب الوقت، عند التأكيد على إرسال الشكوى الإلكترونية والإشعار الخطي إلى المزود على آخر عنوان معروف لمشغل السجل.
- يجب أن يلتزم الرد مع قوانين تقديم الشكوى ويتضمن اسم ومعلومات اتصال مشغل السجل، بالإضافة إلى رد نقطة بنقطة على البيانات المقدمة في الشكوى.
- يجب تقديم الرد إلى المزود، ويجب أن يبلغه المزود إلى المشتكي بشكل إلكتروني مع إشعار خطي بنسخة ورقية بأنه قد تم تبليغه. سيعتبر التبليغ بالرد فعالاً، وسيبدأ احتساب الوقت للرد، عند التأكيد على إرسال الرد الإلكتروني والإشعار الخطي بنسخة ورقية للرد من قبل المزود إلى العنوان الذي قدمه المشتكي.
- إذا كان مشغل السجل يعتقد أن الشكوى فاقدة للأهلية، فسيستأنف بشكل مؤكد في رده على الخلفية المعينة للمطالبة.

الرد

- يسمح للمشتكي خلال فترة عشرة (10) أيام من تبليغ الرد بإرسال رد يتعامل مع البيانات المقدمة في الرد تبين سبب كون الشكوى "فاقدة للأهلية".
- حال تقديم وتبليغ الشكوى والرد عليها (عند الضرورة)، فسيتم تعيين لجنة وتزويدها بكافة المراسلات.

التخلف

- إذا عجز مشغل السجل عن الرد على الشكوى، فسيعتبر هذا تخلفاً.
- سيتم تأسيس مجموعة من الحقوق المحدودة لتحديد اكتشاف التخلف من قبل المزود، ولكن لن يسمح بها بأي حال من الأحوال في حال غياب سبب وجيه لتحديد اكتشاف التخلف.
- يجب أن يقدم المزود إشعاراً بالتخلف عبر البريد الإلكتروني إلى المشتكي ومشغل السجل.
- يجب مواصلة جميع حالات التخلف حتى تحديد الأهلية.

لجنة الخبراء

- سيتم اختيار وتعيين أعضاء اللجنة المؤهلين بشكل مناسب لكل إجراء من جانب المزود المخصص خلال فترة (21) يوماً بعد استلام الرد و/ أو الرد عليه بحسب المعمول به.
- سيعين المزود لجنة، والتي يجب أن تتكون من عضو لجنة واحد، ما لم تتفق كافة الأطراف على وجود ثلاثة أعضاء للجنة. في حالة اتفاق كافة الأطراف على وجود ثلاثة أعضاء للجنة، سيتم اختيار هؤلاء الأعضاء طبقاً للإجراءات أو القواعد الإجرائية للمزودين.
- يجب أن يكون أعضاء اللجنة مستقلين عن الأطراف لتحدي ما بعد التفويض. يجب أن يتبع كل مزود الإجراءات التي يتبناها للحصول على مثل هذه الاستقلالية، بما في ذلك إجراءات تحدي اختيار عضو لجنة واستبداله بسبب الافتقار للاستقلالية.

التكاليف

- سيقدّر المزود تكاليف الإجراءات التي يديرها بموجب هذا الإجراء وفقاً لقوانين المزود المعمول بها. سيتم تقدير مثل هذه التكاليف لتغطية الرسوم الإدارية للمزود واللجنة، والهدف منها أن تكون ضمن حدود المعقول.
- يجب أن يكون متطلباً من المشتكي دفع رسوم تقديم الشكوى كما هي مبينة أعلاه في قسم " الشكوى"، ويجب أن يكون من المتطلب إرسال المبلغ الكامل للرسوم الإدارية المقدرّة للمزود ورسوم اللجنة عند استهلال الإجراءات. خمسين بالمئة من هذا المبلغ الكامل يجب أن تكون نقداً (أو ما يعادل النقد) لتغطية حصة المشتكي من الإجراءات والـ 50% الأخرى يجب أن تكون إما نقداً (أو ما يعادل النقد)، أو على شكل سندات، لتغطية حصة مشغل السجل إذا فاز مشغل السجل.
- بعد مراجعة النظرة السريعة واعتبار المشتكي حامل لعلامة تجارية، يجب أن يكون متطلباً من مشغل السجل دفع 50% من الرسوم الإدارية المقدرّة للمزود ورسوم اللجنة لتغطية حصة مشغل السجل من الإجراءات. في حال فوز المشتكي، سيكون متطلباً من مشغل السجل دفع الـ 50% المتبقية إلى المزود لتغطية حصة المشتكي من الإجراءات. يجب اعتبار عدم دفع المبلغ مخالفة لاتفاقية السجل.
- يجب أن يعيد المزود المبلغ الكامل إلى الطرف الفائزة، كما هو محدد من اللجنة.

الاكتشاف

- ما إذا كان الاكتشاف مسموحاً به أم لا ومداه هو بحسب حرية اللجنة الفردية بالتصرف، سواء تم اتخاذ قرار حوله بحسب حرية اللجنة، أو بناءً على طلب الأطراف.
- في حالة السماح به، يجب أن يكون الاكتشاف مقصوراً على الحاجة الكبيرة لكل طرف.
- من دون وجود طلب خاص من الأطراف، يمكن للمزود تعيين خبراء تلتزم الأطراف بالدفع لهم، وطلب شهادة شاهد مباشرة أو خطية، أو طلب تبادل محدود للوثائق.
- عند نهاية الاكتشاف، إذا تم السماح به، يجب أن يقدم الأطراف مراسلات إثباتية نهائية إلى اللجنة، وسيتم تحديد التوقيت والتسلسل من قبل المزود بالتشاور مع اللجنة.

جلسات الاستماع

- سيتم حل النزاعات بموجب هذا الإجراء من دون عقد جلسة استماع إلا إذا كانت، بحسب حرية اللجنة الفردية بالتصرف، ظروفًا استثنائية تتطلب عقد جلسة استماع.
- قد تقرر اللجنة بمبادرة منها، أو عند طلب طرف من الأطراف، أن تعقد جلسة استماع في حالة الظروف الاستثنائية. ومع ذلك، فإن الوضع الافتراضي يقضي باتخاذ القرارات استناداً على المراسلات الخطية ومن دون عقد جلسة استماع.
- إذا تمت الموافقة على عقد جلسة استماع، يجب استخدام مؤتمرات الفيديو أو المؤتمرات عن بعد إذا أمكن هذا. إذا تعذر هذا، فستختار اللجنة عندها مكاناً لعقد جلسة الاستماع إذا لم تتفق الأطراف على هذا.
- يجب أن لا تدوم جلسات الاستماع لأكثر من يوم واحد إلا في الظروف الاستثنائية للغاية.
- إذا وافق الخبير على طلب أحد الأطراف لعقد جلسة استماع، بغض النظر عن اعتراض الطرف الآخر، فإننا نشجع الخبير على فرض تكاليف الجلسة على الطرف الطالب.
- يتم تنفيذ كافة إجراءات حل النزاع باللغة الإنجليزية.

عبء الإثبات

• يتحمل المشتكي عبء إثبات الادعاءات في الشكوى، ويجب أن يكون العبء هو أدلة واضحة ومقنعة.

الحلول

- حيث أن مسجلي أسماء النطاقات المسجلين بشكل ينتهك قيود الاتفاقية ليسوا من أطراف الإجراءات، لا يمكن أن يكون الحل الموصى به على شكل إزالة التسجيلات التي تم إجرائها بشكل ينتهك قيود الاتفاقية.
- يمكن للجنة أن توصي بمجموعة متنوعة من وسائل التنفيذ الناتجة ضد السجل إذا تم اعتباره مسؤولاً بموجب Trademark PDDRP هذه، بما في ذلك:
- إجراءات الحلول للسجل ليتم توظيفها ضد السماح بالانتهاك المستقبلي للسجلات؛
- التعويضات النقدية التي تهدف إلى معادلة الضرر المادي على المشتكي؛
- التعليق المؤقت لقبول عمليات تسجيل أسماء نطاق جديدة في gTLD إلى أن يتم معالجة الانتهاك (الانتهاكات) أو انقضاء فترة معينة من الوقت، أو، في ظروف استثنائية؛
- اشتراط إلغاء اتفاقية السجل.
- أثناء تقديم توصياتها حول الحل المناسب، ستأخذ اللجنة بعين الاعتبار الضرر المستمر على المشتكي.
- بينما يزال هذا قيد المراجعة، يمكن للجنة أيضاً أن تحدد ما إذا تم تقديم الشكوى "بلا أهلية"، وإذا صح هذا، اتخاذ الإجراءات العقابية المناسبة على أساس ناتج، بما في ذلك:
- الحظر المؤقت من تقديم الشكاوى؛
- فرض تكاليف مشغل السجل، بما في ذلك أتعاب المحاماة المعقولة؛
- دفع الغرامات مباشرة إلى المزود؛
- الحظر الدائم من تقديم الشكاوى بعد الحظر المؤقت.

قرار اللجنة

- سيبدأ المزود واللجنة جهوداً معقولة لضمان تقديم قرار اللجنة خلال 45 يوماً من تعيين اللجنة، وبغيب سبب وجيه، بشكل لا يتأخر عن 60 يوماً من تعيين اللجنة.
- ستقدم اللجنة قراراً خطياً. سيحدد القرار مدى صحة الشكوى بشكل واقعي وتقدم أسباب اتخاذ ذلك القرار. يجب أن يكون القرار متاحاً بشكل عام ويمكن إيجاده على الموقع الإلكتروني للمزود.
- سيتضمن القرار أيضاً توصية بالحلول المعينة ويبين بشكل خاص موعد سريان مفعول تلك الحلول. يجب دفع تكاليف ورسوم المزود، التي لم يتم دفعها، خلال ثلاثين (30) يوماً من قرار الخبير.

- رغم أن قرار اللجنة المتخذ بأن مشغل السجل هو مسؤول بموجب معايير Trademark PDDRP يجب اتباعه بغياب أية ظروف استثنائية، ستراجع ICANN وتوافق وتطبق الحلول الموصى بها والموجودة في قرار اللجنة، أو بحسب تلك الحلول التي تم تعديلها من قبل ICANN نظراً لظروف كل مسألة.

إتاحة المحاكم أو الإجراءات الإدارية الأخرى

- ليس الهدف من Trademark PDDRP هو أن يكون إجراء حصري ولا يمنع الأفراد من البحث عن حلول في محاكم القانون، بما في ذلك، بحسب ما هو معمول به، مراجعة القرار كمسؤولية.
- في حالة تزويد أحد الأطراف إلى المزود بمستند إثبات باتخاذ إجراء في المحكمة قبل تاريخ تقديم الشكوى في إجراءات حل النزاع في مرحلة ما بعد التفويض، يمكن للمزود تعليق أو إنهاء إجراءات حل النزاع في مرحلة ما بعد التفويض.